وثيقة استشارية

هذه الوثيقة هي مسودة معدة لأغراض التشاور فقط. هذه ليست النسخة النهائية وهي قابلة للتغيير بناءً على الملاحظات الواردة خلال فترة التشاور.

سياسة التعلم مدى الحياة للمهارات الرقمية

التاريخ: أكتوبر 2025 | الإصدار: 1.0.0 | المرجع: P00Z

Classification: Internal - داخلي

إخلاء المسؤولية / الحقوق القانونية

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتصميم وإنشاء هذا المنشور بعنوان سياسة التعلم مدى الحياة للمهارات الرقمية، المرجع P00Z (يشار إليه فيما يلي باسم "العمل")، في المقام الأول كمورد للقطاع العام والخاص والقطاع الثالث، وكذلك تلك التي تتطلع إلى المشاركة أو الاستثمار في الاقتصاد الرقمي لدولة قطر.

تم إعداد هذه "الوثيقة" وفقًا لقوانين دولة قطر، وهي لا تمنح، ولا يجوز استخدامها لدعم، أية حقوق نيابةً عن أي شخص أو كيان ضد دولة قطر أو هيئاتها أو مسؤوليها. وفي حال نشوء تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين دولة قطر، فإن الأولوية تكون لقوانين الدولة. وقد بُذلت كل الجهود الممكنة لضمان دقة "الوثيقة"، إلا أنه لا يمكن تقديم أية ضمانات، أو تعهدات بشأن دقتها، أو شموليتها أو مواكبتها لآخر المستجدات في المجال. وتم إدراج روابط المواقع الإلكترونية الأخرى للاسترشاد والتيسير فقط، ولا يشكل ذلك اعتمادًا للمواد التي تتضمنها تلك المواقع أو لأي مؤسسة أو منتج أو خدمة مرتبطة بها.

تستوجب أية عملية نسخ لهذه "الوثيقة"، سواء بشكل جزئي أو كلي، وبغض النظر عن كيفية إعادة النشر أو النسخ المستخدمة في ذلك، الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي مُصدر "الوثيقة" ومالكها. ويجب الحصول على إذن كتابي من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حال استنساخ "الوثيقة" بهدف التسويق التجاري. وتحتفظ الوزارة بحقها في تقييم ملاءمة جميع النسخ المُعدة للأغراض التجارية وقابليتها للتطبيق. ولا يتم تفسير الإذن الكتابي المذكور على أنه موافقة على النسخة، ولا يجوز للجهة الناسِخة بأي حالٍ من الأحوال نشر ذلك أو إساءة تفسيره في أي وسيلة من وسائل الإعلام أو في النقاشات الشخصية/الاجتماعية.

جميع الحقوق محفوظة © 2025

دولة قطر

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إدارة سياسات الصناعة الرقمية

http://www.mcit.gov.qa

Classification: Internal - داخلي

السند القانوني

تم إصدار هذه السياسة استنادًا إلى القرار الأميري رقم (57) لسنة 2021 بشأن تعيين اختصاصات الوزارات، المتضمن اختصاصات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما ينُصُّ القرار الأميري رقم (47) لسنة 2022 على اختصاصات الوزارة التي تشمل تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستخدام الآمن للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يسهم في تحسين جودة حياة الأفراد، والارتقاء بالمجتمع نحو بناء مجتمع المعرفة القائم على الاقتصاد الرقمي.

Classification: Internal - داخلي

المواءمة الاستراتيجية

رؤية قطر الوطنية	• تحويل قطر إلى اقتصاد متقدم قائم على المعرفة وقادر على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مستويات معيشة عالية لشعبها. • تركز ركيزة التنمية البشرية على تزويد شعب قطر بالتعليم والمهارات اللازمة للنجاح في مجتمع حديث.
استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة استراتيجية التنمية الوطنية National Development Strategy	• تسلّط الاستراتيجية الضوء على تكنولوجيا المعلومات والقدرات الرقمية بوصفها قطاعًا تمكينيًا أساسيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي وبناء قدرات دولة قطر طويلة المدى في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة. • تعزيز مكانة دولة قطر بوصفها دولة ذكية ومتطورة تكنولوجيًا، والإدراك أن النجاح يعتمد على مجتمع مستعد رقميًا.
الأجندة الرقمية الأجندة الرقمية 2030 Digital Agenda	• تمكين المجتمع القطري من الازدهار في عالم رقمي معولم ليصبحوا خبراء رقميين قادرين على نشر معارفهم وإنجازاتهم من قطر إلى جميع أنحاء العالم.
استراتيجية المهارات الرقمية لعام 2020	• تحويل دولة قطر إلى مجتمع رقمي رائد من خلال الاستثمار في مهارات شعبها.

Classification: Internal - داخلي

ملخص الوثيقة

عنوان الوثيقة	سياسة التعلم مدى الحياة للمهارات الرقمية
النسخة	1.0
الرقم المرجعي للوثيقة	P00Z
نوع الوثيقة	سياسة
ملخص الوثيقة	تؤسس سياسة التعلم مدى الحياة للمهارات الرقمية إطارًا وطنيًا لضمان قدرة جميع الأفراد في قطر على اكتساب وتعزيز الكفاءات الرقمية بشكل مستمر طوال حياتهم. تُحدد هذه السياسة مسارات تطوير المهارات الرقمية في جميع مراحل الحياة، من التعليم المبكر إلى التدريب المهني المتقدم، بدعم من حوكمة منسقة، وآليات تمويل مستدامة، وتعاون متعدد القطاعات. وتنص على دمج الكفاءات الرقمية في التعليم، وتشجع على تحسين مهارات القوى العاملة وإعادة تأهيلها، وتعزز إمكانية الوصول والشمول لجميع الفئات. ومن خلال تعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة، تضمن هذه السياسة أن يظل سكان قطر مستعدين للمستقبل ومبتكرين وقادرين على الصمود في ظل اقتصاد رقمي متطور.
تاريخ النشر	أكتوبر 2025
نطاق التنفيذ	جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، والمؤسسات الأكاديمية
الجهة المسؤولة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

* لأي ملاحظات أو استفسارات، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني dipd@mcit.gov.qa

Classification: Internal - داخلي

قائمة المحتويات

1. المقدمة 7
2. أهداف السياسة 8
3. نطاق السياسة وقابليتها للتطبيق..... 8
4. مسارات المهارات الرقمية للتعلم المستمر مدى الحياة..... 9
5. آليات التمويل 14
6. الحوكمة والتنفيذ 15
7. الأدوار والمسؤوليات في منظومة المهارات الرقمية في دولة قطر 16
8. متابعة مستوى التقدم..... 18

Classification: Internal - داخلي

1. المقدمة

تشهد دولة قطر مرحلة محورية في مسيرتها نحو تحقيق التحول الرقمي الشامل؛ وفي ظل التغير سريع الوتيرة الذي تُحدِثُه التكنولوجيا من الجيل التالي في كل القطاعات ومختلف جوانب الحياة، **لم تعد الكفاءات الرقمية مجالاً مقصورًا على عدد قليل من المتخصصين، بل مجالاً يتحتم على الجميع المشاركة فيه على مختلف المستويات**. وكما أشار المنتدى الاقتصادي العالمي (2025)، فإن 69% من كل الموظفين على مستوى العالم سوف يحتاجون إلى اكتساب مهارات جديدة بحلول عام 2030، والمهارات الرقمية على رأس قائمة الكفاءات المطلوبة. **ومن هنا، تحدد هذه السياسة المهارات الرقمية بوصفها الكفاءات الأساسية والقابلة للتكيف التي لا غنى عنها للازدهار في الاقتصاد الرقمي المتنامي في دولة قطر، مع الالتزام بضمان توفير إمكانية الوصول العادل لجميع الأفراد على مستوى مختلف مراحل حياتهم.**

تضع هذه السياسة خطة وطنية لبناء كفاءات رقمية مدى الحياة، والتي تمتد من مرحلة الطفولة المبكرة إلى ما بعد التقاعد، ومن إمكانية الوصول الرقمي المشترك إلى التخصصات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، حيث تقوم على أساس راسخ يتمثل في وصول أكثر من 77%[1] من سكان دولة قطر في سن العمل إلى مرحلة التعليم الثانوي، إلى جانب أهداف المبادرات الحكومية مثل برنامج بناء القدرات الرقمية المتمثلة في تنمية مهارات 50 ألف[2] عامل في القطاع العام. ومع ذلك، يواصل التحول الرقمي نموه المتسارع، إذ تحولت التكنولوجيا التي كان يُعتَقَد قبل خمس سنوات أنها لا زالت في طيات المستقبل، مثل: الذكاء الاصطناعي التوليدي والبلوك تشين، إلى عوامل تعيد تشكيل أسواق العمل والخدمات العامة والحياة اليومية حاليًا. وتؤكد أحدث نسخ التحليل التفصيلي للقوى العاملة، الصادرة من مرصد المهارات الرقمية الناشئة التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2023، على الحاجة إلى تنمية مهارات القوى العاملة، حيث يتوقع ارتفاع مستوى إنتاجية القوى العاملة الإجمالية بنسبة 4.1% سنويًا خلال الفترة ما بين 2022-2032، وذلك مع ترسُّخ التكنولوجيا الرقمية في كيفية أداء القوى العاملة لأعمالهم، لا سيما في قطاعات الزراعة والنقل والمواصلات والمرافق الخدمية. وعليه ستزداد الحاجة إلى المهنيين والفنيين من ذوي المهارات المتميزة والمحددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فيما تتحول القوى العاملة بشكل عام نحو توظيف الأفراد من ذوي المهارات المتميزة، ما يظهر مستوى عالٍ من التطور في الأقسام الإدارية والفنية. كما يبيِّن التقرير، في الوقت نفسه، أن القطاع الأسرع نموًا في سوق العمل في الدولة يقع ضمن إطار المهن المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث سجل نموًا سنويًا بلغ 6.2% بين عامي 2018 و2023، كما ساهم بمبلغ 12 مليار في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

لذا فإن هذه السياسة لا تتعلق بالتدريب فحسب، بل **بإرساء ثقافة التعلم مدى الحياة**، كما تدعم الأهداف الاستراتيجية لدولة قطر، حيث تتناول استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، التنمية الرقمية على أنها أولوية لتحقيق التنويع الاقتصادي، في حين تتطلب الأجندة الرقمية 2030 وجود أفراد يتمتعون **بثقافة رقمية** كمحفز أساسي للابتكار وتحقيق النمو الشامل. إلى جانب ذلك، تتحول الاستثمارات في القدرات البشرية إلى استثمارات في القدرة التنافسية الوطنية والازدهار والقدرة على مواجهة الأزمات. وتقدم هذه السياسة خارطة طريق واضحة وملموسة لتعميم تنمية المهارات الرقمية في التعليم، وبيئة العمل، والمجتمع بشكل عام، ما يضمن قدرة مواطني الدولة على تلبية احتياجات المستقبل واستعدادهم لإعادة تشكيله.

[1] مؤشر الشمول الرقمي في قطر (2025)
[2] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2022)

Classification: Internal - داخلي

2. أهداف السياسة

تحدد هذه السياسة توجهًا استراتيجيًا يهدف إلى تنمية المهارات الرقمية لجميع فئات المجتمع وشرائحه العمرية، حيث صُممت بنود هذه السياسة لدعم برنامج وطني لتنمية المهارات واكتساب مهارات جديدة، بما يسهم في توسيع نطاق عمل أكاديمية قطر الرقمية بما يتجاوز القطاع العام، وترسيخ تنمية الكفاءات الرقمية من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى مرحلة الرشد. **ولضمان تحقيق استفادة الجميع من التحول إلى مجتمع رقمي، تستند هذه السياسة إلى مبدأ تكافؤ الفرص، إذ ينبغي تعميم المهارات الرقمية على نطاق واسع وشامل أيضًا**، بحيث يتمكن كل مُقيم من تنميتها بصرف النظر عن جنسيته أو جنسه أو عمره أو خلفيته المعرفية. كما ينبغي حصول جميع الأفراد في دولة قطر على فرصة عادلة للمشاركة في تشكيل المستقبل الرقمي؛ سواء كانوا مواطنين قطريين أو وافدين، ذكورًا أو إناثًا، شبابًا أو كبارًا، على أن يحظى الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن باهتمام خاص، وهم الذين قد يحتاجون إلى تدريب رقمي وحلول مخصصة لضمان تنمية مهاراتهم.

فعلى الرغم من تقديم هذه السياسة لنهج وطني شامل لتنمية المهارات الرقمية مدى الحياة على مستوى مختلف شرائح المجتمع، إلا أنها لا تتناول مفهوم الشمولية الرقمية باستفاضة؛ ويرجع ذلك لتضمين مفهوم الشمولية الرقمية في إطار **سياسة** منفصلة مخصصة **للشمول الرقمي** تتولى مسؤوليتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما تعد كلتا السياستين متكاملتين، إذ تُمثل الشمولية الرقمية أحد عوامل التمكين الأساسية لتنمية المهارات الرقمية مدى الحياة، ومن خلال تنسيق جهود التنفيذ على مستوى السياستين كلتيهما، تضمن دولة قطر مشاركة جميع أفراد شعبها في عملية التحول الرقمي في الدولة.

3. نطاق السياسة وقابليتها للتطبيق

تنطبق هذه السياسة على جميع الجهات والأفراد المعنيين بتطوير المهارات الرقمية وتقديمها وتعزيزها في جميع أنحاء قطر. وتشمل الجهات الحكومية وشبه الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء المجتمع المدني المعنيين ببناء القدرات الرقمية.

Classification: Internal - داخلي

4. مسارات المهارات الرقمية للتعلم المستمر مدى الحياة

4.1 مرحلة الطفولة المبكرة والمدرسة

إذ تُظهِر أفضل الممارسات المتبعة دوليًا ضرورة البدء في جهود بناء الكفاءة الرقمية مبكرًا قدر الإمكان من خلال تعلم استخدام الأدوات الرقمية على نحو نقدي وبثقة وإبداع، بما في ذلك الاهتمام بالأمن والسلامة والخصوصية، في حين تُلزِم السياسة بإدراج المهارات الرقمية والتفكير الحاسوبي في المناهج الدراسية الوطنية حيث إنها غير مقصورة على المدارس الحكومية فقط. ويتوقع أن تدمج المناهج الدراسية في المدارس الخاصة والدولية، والتي تخدم غالبية الطلاب في دولة قطر، الكفاءات الرقمية في مسارات التدريس والتعلم لديها، وسيُقَدم الدعم لهذه المؤسسات من خلال المواءمة مع إطار المهارات الرقمية الوطني، ما يضمن اتساق المعايير مع إتاحة قدر من المرونة لمختلف النماذج التعليمية. وهذا يعني، عمليًا، ما يلي:

4.1.1 تنفيذ **برامج إرساء الثقافة الرقمية المخصصة حسب الفئة العمرية ومبادرات تعليم البرمجة** في المدارس الابتدائية والثانوية؛ إذ يُمكن على سبيل المثال: عقد جلسات تمهيدية حول البرمجة، وألعاب تتمحور حول ضمان السلامة عبر الإنترنت، وتوفير محتوى التفكير النقدي عبر الإنترنت.

4.1.2 **تدريب المعلمين وتنمية مهاراتهم الرقمية وتزويدهم بالأدوات التعليمية المناسبة**، حيث ينبغي للمعلمين أنفسهم التمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة الرقمية لتضمين هذه المهارات في جميع المواد الدراسية تضمينًا فاعلاً، وستدعم السياسة عملية التطوير المهني المستمر للمعلمين في مجال التكنولوجيا التعليمية والتعليم الرقمي، بما في ذلك الوحدات المرتبطة رسميًا ببرامج الاعتماد الوطنية، وذلك لضمان مستوى الجودة وتحقيق الاستدامة. وسيتيح هذا للمعلمين الحصول على شهادات متعرف بها كجزء من مسار التقدم الوظيفي لديهم، في حين تُدمَج الكفاءات الرقمية على مستوى مختلف ممارسات التدريس، ويعزز مشاركة أولياء الأمور بوصفهم عناصر فاعلة في التعليم الرقمي، حيث تؤدي البيئة المنزلية دورًا مهمًا في تعزيز المهارات الرقمية والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.

4.1.3 لذا، **تشجِّع السياسة على تطوير الموارد، وورش العمل، والمبادرات المجتمعية المدرسية التي تركز على أولياء الأمور، والتي من شأنها رفع مستوى الوعي بشأن السلامة الرقمية، وتعزيز العادات الصحية عند قضاء الوقت أمام الشاشات، وتمكين أولياء الأمور من دعم أطفالهم في تعلم الأدوات الرقمية في المنزل**. وسيضمن التعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ورابطات أولياء الأمور والمدارس الحكومية والخاصة تحقيق الشمولية، وسيتم توسيع نطاق حملات التوعية وورش عمل السلامة الرقمية ليشمل أولياء الأمور من المدارس الخاصة أيضًا، بما في ذلك تكييف المواد بحيث تجسِّد الشمولية الثقافية واللغوية في دولة قطر، ما يضمن انتشارًا أوسع ومدى أهمية أكبر لمجتمع أولياء الأمور بأكمله.

Classification: Internal - داخلي

4.1.4 **استمرار التعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لضمان مواصلة دمج المهارات الرقمية بشكل شامل في جميع صفوف المواد الدراسية (وليس الصف الدراسي المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط)؛** حيث يتم اكتساب الكفاءات الرقمية كمادة دراسية مستقلة، وتُدمَج في المناهج الدراسية، على سبيل المثال: فيمكن استخدام الأجهزة الرقمية في أنشطة مختبر العلوم، والأبحاث عبر الإنترنت في الدراسات الاجتماعية، وإنتاج المحتوى الإعلامي في الصفوف الدراسية الفنية.

4.1.5 بالإضافة إلى مبادرات التعليم العام، **تشجع السياسة المدارس الخاصة ومقدمي الخدمات التعليمية على دمج الثقافة الرقمية والتفكير الحاسوبي في مناهجها،** حيث سيقدم التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للمؤسسات الخاصة إمكانية وصول إلى إطار الكفاءة الرقمية الوطني، ومصادر تدريب المعلمين، وقواعد إرشادية للاعتماد، ما يضمن استفادة الطلاب في النظامين الحكومي والخاص من التعليم الرقمي الذي يتميز بالاتساق والجودة العالية.

Classification: Internal - داخلي

4.2 مرحلة الشباب والتعليم العالي

مع تقدم الطالب إلى مستويات أعلى في الدراسة، تضمن السياسة إتاحة الفرصة لتعزيز مجموعات المهارات الرقمية التي يكتسبها وجعلها أكثر تخصصيةً، كما ستضمن الجامعات والمعاهد المهنية إتاحة الفرصة أمام الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة لتنمية مهاراتهم، **حيث تشجع السياسة على توفير مواد تعلم يسهل استيعابها، وتكنولوجيا يمكن تكييفها، وخدمات داعمة مخصصة، ما يمكّن جميع المتعلمين من اكتساب القدرات الرقمية وممارستها بشكل عادل في المجتمع الرقمي في دولة قطر.** ويتسع نطاق توفير هذه العناصر بشكل متساوٍ ليشمل الجامعات الخاصة والكليات ومقدمي خدمات التدريب، حيث تؤدي دورًا رئيسيًا في منظومة التعليم في دولة قطر، كما تشجع السياسة هذه المؤسسات على دمج المهارات الرقمية في برامجها؛ تماشيًا مع الإطار الوطني، وذلك بهدف إتاحة فرص متكافئة أمام جميع المتعلمين لبناء كفاءات رقمية تواكب متطلبات المستقبل، وهذا يعني، عمليًا، ما يلي:

4.2.1 **توسيع نطاق البرامج والأنشطة اللامنهجية والمشتركة مع المناهج الدراسية التي تساهم في تنمية المهارات الرقمية المتقدمة بين الشباب،** ويُمكن الاستفادة من مبادرات برنامج قطر الذكية "تسمو"، حيث يتم توسيع نطاق بعض البرامج مثل معسكرات التدريب على البرمجة، وأندية الروبوتات وفعاليات الهاكاثون (على سبيل المثال: ستوديو 5) للوصول إلى شريحة أوسع من الشباب.

4.2.2 **تشجيع الجامعات والمعاهد المهنية على مواءمة دوراتها التدريبية مع إطار المهارات الرقمية؛** إذ ينبغي لجميع طلاب المرحلة ما بعد الثانوية، بصرف النظر عن مجال تخصصهم، التخرج بالحد الأساسي من الثقافة الرقمية (مثل اكتساب المعرفة بالبرمجيات المتعلقة بالإنتاجية، والتواصل عبر الإنترنت، والإلمام بالبيانات) والتعامل مع التكنولوجيا الناشئة (مثل الذكاء الاصطناعي أو أساسيات الأمن السيبراني)؛ وسيتحقق ذلك من خلال تحديث متطلبات اعتماد البرامج الجامعية لتشمل الكفاءات الرقمية، إلى جانب تقديم دورات متعددة التخصصات (على سبيل المثال: وحدة "المهارات الرقمية في بيئة العمل" المتاحة لجميع طلاب السنة النهائية).

4.2.3 **تقديم حوافز لتنمية المهارات مدى الحياة في مرحلة التعليم العالي، مثل الاعتراف بالشهادات الدراسية السابقة أو توفير المنح الدراسية للبالغين العائدين للتسجيل في الدورات التدريبية لمؤهلات الرقمية،** وستبذل دولة قطر جهودها لإرساء ثقافة تحديث المؤهلات العلمية باستمرار بين الأفراد؛ الأمر الذي يعد ضرورة في ظل التطور التكنولوجي المستمر، كما سيتم الاستفادة من منصات التعلم عبر الإنترنت (على سبيل المثال: الدورات التدريبية المفتوحة واسعة النطاق عبر الإنترنت، والتعلم الإلكتروني من خلال بوابة أكاديمية قطر الرقمية) لإتاحة الدورات التدريبية للبالغين العاملين وغير الملتحقين بنظام التعليم الرسمي.

ستؤدي الجامعات الخاصة والكليات ومقدمي خدمات التدريب أيضًا دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الأجندة الرقمية لدولة قطر، إذ تعزز السياسة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث تتعاون الشركات والمؤسسات الخاصة في وضع دورات تدريبية رقمية، وتوفر فرص التدريب الداخلي، وتوائم برامجها مع الإطار الوطني. **وستضمن هذه الآليات الاعتراف بالكفاءات الرقمية التي تم التدريس لها في المؤسسات الخاصة، إلى جانب رفع مستوى أهميتها بالنسبة لسوق العمل، والمساهمة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الوطنية لتنمية المهارات.**

Classification: Internal - داخلي

4.3 تنمية مهارات القوى العاملة واكتساب مهارات جديدة

تركز هذه السياسة تركيزًا جوهريًا على برنامج تنمية المهارات الوطنية بما يضمن جاهزية القوى العاملة في دولة قطر لمتطلبات العمل في المستقبل، ووفقًا للأجندة الرقمية 2030 لدولة قطر، بات الإلمام بالتكنولوجيا أمرًا ضروريًا لجميع الأدوار الوظيفية، كما تسعى جهات العمل إلى إعداد قوى عاملة بمؤهلات تواكب متطلبات المستقبل من خلال التعلم المستمر، كما سيتسع نطاق البرنامج ليشمل المواطنين من كبار السن والمتقاعدين، وذلك اعترافًا بدورهم في المجتمع وأهمية دعم استمرار مشاركتهم في جهود تحقيق التحول الرقمي في دولة قطر، حيث سيتم وضع مسارات تدريب تراعي جميع الفئات العمرية وبرامج ثقافة رقمية مخصصة من أجل ضمان استفادة الأجيال الأكبر سنًا من الخدمات الرقمية، وبقائهم على اتصال مجتمعيًا، والمساهمة بخبراتهم في الاقتصاد الرقمي. وهذا يعني، عمليًا، ما يلي:

4.3.1 **مواصلة تقييم أثر التكنولوجيا الناشئة على مختلف القطاعات في دولة قطر،** وذلك من خلال التعمق في القوى العاملة الصادر عن المرصد الناشئ للمهارات الرقمية، وتتناول هذه الدراسات الأدوار الوظيفية الأكثر عرضة للأتمتة وتقدم توصيات بخطط التحول الاستراتيجي للقوى العاملة. ويمكن لدولة قطر، من خلال التنبؤ بالاضطرابات المحتملة، إطلاق برامج تدريبية استباقية تزود الموظفين بالمهارات اللازمة لمواكبة فرص العمل الناشئة.

4.3.2 **توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها أكاديمية قطر الرقمية لتشمل الموظفين الحكوميين، والقوى العاملة في القطاع الخاص، وعامة السكان،** أي لن تقتصر البرامج التدريبية التي تقدمها أكاديمية قطر الرقمية على تدريب موظفي الخدمة المدنية فحسب، بل ستشمل تقديم برامج تدريبية وشهادات في المهارات الرقمية لموظفي شركات القطاع الخاص، ورواد الأعمال، وحتى المواطنين الراغبين في تطوير مهاراتهم الرقمية؛ ومن خلال إتاحة خدمات أكاديمية قطر الرقمية لجميع فئات المجتمع، بالتزامن مع إطلاق دولة قطر لمنصة مركزية تهدف إلى تنمية مهارات القوى الوطنية الحالية والمستقبلية. وسوف تشمل الدورات التدريبية مجموعة متنوعة من الموضوعات، بدءًا من الثقافة الرقمية المصممة للأدوار الوظيفية المختلفة، وصولاً إلى التخصصات المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة (للمهنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات)، لتغطي مجالات مثل الإنتاجية، والتوعية بالأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي.

4.3.3 **ضمان اعتماد إطار المهارات الرقمية ورخصة القيادة الرقمية (شهادة تثبت الكفاءة الرقمية الأساسية) في جميع القطاعات،** حيث ينبغي أن يكون هذا الإطار مرجعًا مشتركًا للأفراد وجهات العمل ومقدمي البرامج التدريبية لتقييم الفجوات في المهارات ومعالجتها، كما يجب أن يرتبط الإطار بالمناهج الدراسية في المدارس والجامعات لضمان استيفاء الخريجين لمستويات المهارات المحددة، وأن يُستفاد من هذا الإطار في تصميم نماذج التدريب الخاصة بأكاديمية قطر الرقمية للمهنيين.

4.3.4 **تمكين الجهات العاملة في القطاع الخاص من أداء دور فاعل في اكتساب الموظفين لمهارات جديدة، من خلال مواءمة البرامج التدريبية المؤسسية مع إطار المهارات الرقمية،** والتطوير المشترك لمسارات مهنية محددة تناسب الأدوار الوظيفية المختلفة، بالإضافة إلى توفير فرص تعلم منظمة ضمن بيئة العمل، لضمان تلبية المهارات المكتسبة لاحتياجات السوق المتجددة والمتغيرة.

4.3.5 **التأكد من دمج خاصية النفاذ الرقمي واعتماد أساليب تدريبية تراعي جميع الفئات العمرية في البرامج التدريبية،** ما يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من المشاركة الكاملة في تنمية الاقتصاد الرقمي لدولة قطر.

Classification: Internal - داخلي

4.4 المهارات الرقمية المتقدمة

تهدف دولة قطر إلى تعزيز مهارات المتخصصين في التكنولوجيا الرقمية المتقدمة والمبتكرين في التكنولوجيا الرائدة (مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وعلوم البيانات، والبلوك تشين، والأمن السيبراني، وما إلى ذلك) لتعزيز تنافسيتها. وهذا يعني، عمليًا، ما يلي:

4.4.1 **إعداد برامج تدريبية وشهادات متخصصة في مجالات التكنولوجيا الناشئة،** حيث ستتعاون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع شركاء القطاع والشركاء الأكاديميين على تقديم دورات تدريبية مهنية في مجال هندسة الذكاء الاصطناعي، وشهادات مهنية في الأمن السيبراني، ومؤهلات متقدمة في تحليل البيانات، وغيرها.

4.4.2 **دعم برامج تنمية المواهب في مجال التكنولوجيا مثل الحاضنات، والبيئات التجريبية، ومختبرات الابتكار، حيث يمكن للأفراد ذوي المهارات المتميزة تطبيق مهاراتهم الرقمية على مشاريع حقيقية،** بالإضافة إلى توفير فرص التعلم المستمر من خلال المشاريع البحثية والمسابقات (كالهاكاثون الذي يركز على معالجة التحديات الوطنية)، ودعم الشركات الناشئة التي تطور الحلول الرقمية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات البحث والتطوير في دولة قطر، فمن خلال هذه الجهود، تستمر المواهب المتقدمة في التعلم المستمر ودفع حدود الابتكار.

4.4.3 **تشجيع المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في البرامج التدريبية المتخصصة في المهارات الرقمية المتقدمة** من خلال توفير منح دراسية وبرامج إرشادية مخصصة للمرأة، وورش عمل تقودها نساء، بهدف ضمان تحقيق التنوع بين الجنسين في مجالات التكنولوجيا الناشئة.

4.4.4 **دعم مجموعة المواهب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تشجيع التعريف المبكر بالوظائف الرقمية في المدارس،** وزيادة معدلات الالتحاق ببرامج التعليم العالي المتخصصة في هذا المجال، ودعم الانتقال من التعليم إلى التوظيف من خلال التدريب الداخلي، وتقديم الإرشاد المهني، وتعزيز الروابط والتنسيق بين القطاعات، مع التركيز على استبقاء خريجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ذوي المهارات العالية في دولة قطر.

Classification: Internal - داخلي

5. آليات التمويل

لتنفيذ ما تقتضيه السياسة، تم وضع آليات تمويل مستدامة:

5.1 **ستخصص الحكومة تمويلاً خاصًا ضمن الميزانية الوطنية لتنمية المهارات الرقمية، تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.** وسيغطي هذا التمويل تكاليف البرنامج مثل تطوير المناهج الدراسية، وإدارة الدورات التدريبية في أكاديمية قطر الرقمية، وتدريب المعلمين. وبالنظر إلى الأهمية الشاملة للمهارات الرقمية (التي تؤثر على التعليم والعمل والاقتصاد)، تعد هذه الاستثمارات أساسًا لتنمية دولة قطر. كما سيتم مواءمة الميزانيات السنوية مع المستهدفات المحددة (على سبيل المثال، توسيع نطاق التدريب تزامنًا مع ارتفاع أعداد المتدربين المسجلين سنويًا).

5.2 **ستواصل دولة قطر الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم تمويل البرامج التدريبية وتقديمها، كما يتضح من الشراكة المنعقدة بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة مايكروسوفت والمتمثلة في إطلاق برنامج بناء القدرات الرقمية.** وغالبًا ما تطلق الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا مبادرات عالمية لتنمية المهارات يمكن توطينها، مثل مبادرة مايكروسوفت لتنمية المهارات العالمية، وبرنامج "مهارات من جوجل"، وأكاديمية سيسكو للشبكات، وغيرها. وستعمل الحكومة على إشراك هؤلاء الشركاء بفاعلية لتوفير الخبرات والمنصات والتمويل المشترك للبرامج؛ وفي المقابل، ستتمكن الشركات من الوصول إلى مجموعة أكبر من المواهب وزيادة الفرص الوظيفية في دولة قطر.

5.3 **سيتم تشجيع المؤسسات التعليمية، الحكومية والخاصة كليهما، (ودعمها ماليًا حسب الاقتضاء) على دمج المهارات الرقمية في برامجها؛** أما الدعم المقدم للمؤسسات الحكومية فسيكون في شكل مخصصات مباشرة من الميزانية، في حين يجوز للمؤسسات الخاصة الحصول على الدعم من خلال برامج الشراكات والمنح وآليات الحوافز، وهذا يضمن استفادة الطلاب عبر نظام التعليم المتنوع في دولة قطر من دمج المهارات الرقمية بشكل عادل، بصرف النظر عما إذا كانوا طلابًا في المدارس الحكومية أو الخاصة أو الجامعات، كما تتناول السياسة آليات تحفيز مثل نقاط التقييم الخاصة بالتدريب بهدف تشجيع الأفراد على التعلم مدى الحياة. وعليه، يمكن للمتعلمين البالغين في دولة قطر الحصول على ميزانية مخصصة أو قسائم من الحكومة، تُستخدم للتسجيل في الدورات الرقمية المعتمدة، كما قد تُقدم حوافز لجهات العمل لتشجيعها على الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية لموظفيها. بالإضافة إلى ذلك، قد تتناول السياسة استحداث نظام وطني لاعتماد البرامج التدريبية الرقمية والشهادات ذات الصلة، أو غيرها من الآليات لضمان الاعتراف بالشهادات الرقمية وتقديرها في سوق العمل، وسيسهم هذا في ترسيخ مصداقية الدورات التدريبية وتزويد المتعلمين بالمؤهلات التي يمكن الاستفادة منها في مختلف القطاعات.

بفضل هذا النهج التمويلي متعدد الجوانب، تضمن السياسة الاستدامة المالية للبرامج الطموحة حيث أن وجود بنود واضحة للتمويل وشراكات تمويلية مبتكرة، يعزز استمرارية التنفيذ دون الاعتماد الكامل على جهة واحدة في التمويل والتنفيذ.

Classification: Internal - داخلي

6. الحوكمة والتنفيذ

تعد الحوكمة الفعَّالة أمرًا ضروريًا لنجاح إطلاق هذه السياسة الوطنية. ونظرًا للطبيعة متعددة القطاعات للبرنامج، والتي تشمل قطاع التعليم والقوى العاملة والتكنولوجيا، سيتم وضع هيكل منسق للحوكمة.

6.1 الوزارات المعنية

ستقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، كما ستشرف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على برامج تنمية مهارات القوى العاملة، في حين تتحمل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي مسؤولية دمج المهارات الرقمية في نظام التعليم الرسمي، (بما يشمل المدارس، والجامعات، والتعليم الفني، والمهني). وستصدر كلتا الوزارتين السياسة بشكل مشترك، ما يسلط الضوء على المسؤولية المتبادلة ومواءمة المهام والاختصاصات بينهما (إذ تتمثل اختصاصات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى الوطني، فيما تركز اختصاصات وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي على تطوير نظام التعليم والتعلم مدى الحياة).

6.2 مجموعة عمل المهارات الرقمية

تقوم مجموعة عمل المهارات الرقمية بمهمة تنسيق البرامج والمبادرات الخاصة بتنمية المهارات على مستوى جميع الجهات المعنية، على أن ترأسها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويشاركها في رئاستها ممثل عن ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي؛ وعلى هذه المجموعة أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة العمل (لتنسيق جهود القوى العاملة مع جهات العمل)، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة (لدعم الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفئات الأكثر عرضة للضرر)، ووزارة المالية (للإشراف على التمويل)، إلى جانب وزارات أخرى مثل وزارة الثقافة والشباب (بهدف إشراك الشباب). وتقوم هذه المجموعة بمسؤولية التنسيق الشامل بين جميع الجهات الحكومية، وستعقد اجتماعات دورية لمراجعة التقدم المحرز، ومعالجة التحديات المشتركة بين الجهات، وإجراء التعديلات اللازمة على السياسات.[3]

[3] يعكس هذا النهج النماذج الناجحة في الخارج - فعلى سبيل المثال، تستند المبادرة الوطنية للمهارات الرقمية في البرتغال إلى إطار مشترك بين الوزارات يحدد بوضوح المسؤوليات وآليات التمويل بالإضافة إلى مستهدفات عام 2030. وعلى غرار ذلك، ستحدد لجنة مجموعة عمل المهارات الرقمية في دولة قطر دور كل جهة، (مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي فيما يخص التغييرات في المناهج الدراسية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالبرامج المجتمعية، وغيرها)، كما ستشرف مجموعة العمل على تنفيذ خطة عمل موحدة.

Classification: Internal - داخلي

7. الأدوار والمسؤوليات في منظومة المهارات الرقمية في دولة قطر

تركز السياسة على إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية في عمليتي التخطيط والتنفيذ؛ ويسرد هذا القسم أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الرئيسية في منظومة المهارات الرقمية في دولة قطر.

7.1 وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

7.1.1 توفير الأدوات والأطر والتقارير الإحصائية اللازمة وتحديثها بصورة دورية لإعلام الجهات المعنية ودعمها عند تنفيذ السياسة.

7.1.2 الإشراف على تصميم البرامج التدريبية الرقمية غير الرسمية وإطلاقها (على سبيل المثال، أكاديمية قطر الرقمية، والدورات المجتمعية، والشهادات المهنية).

7.1.3 التنسيق مع الشركاء من القطاع الخاص بشأن المبادرات المشتركة لتنمية المهارات وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص.

7.1.4 متابعة أداء السياسة وأثرها من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية وإصدار تقرير سنوي عن التقدم المحرز في برامج تنمية المهارات الرقمية.

7.1.5 إطلاق حملات توعية عامة لتعزيز الثقافة الرقمية وثقافة التعلم مدى الحياة.

7.2 وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

7.2.1 تصميم وتطبيق إطار الكفايات الرقمية متكامل للمعلمين والطلبة.

7.2.2 7.2.2 دمج المهارات الرقمية في المناهج الوطنية بدءًا من مرحلة التعليم الابتدائي وحتى التعليم العالي، كمواد دراسية مستقلة وموضوعات شاملة.

7.2.3 تكليف ودعم تدريب المعلمين في مجال التعليم الرقمي وتكنولوجيا التعليم.

7.2.4 تحديث متطلبات الاعتماد والتخرج لتشمل الكفاءات الرقمية الأساسية.

7.2.5 التشجيع على التعلم مدى الحياة في مرحلة التعليم العالي من خلال تقديم مسارات تعليمية مرنة، ودورات تدريبية حول التكنولوجيا الرقمية، ومنح شهادات معتمدة.

7.2.6 ضمان مواءمة جميع الإصلاحات التعليمية مع الإطار الوطني للمهارات الرقمية.

7.3 وزارة العمل

7.3.1 إعداد سياسات تشجع جهات العمل في القطاع الخاص على الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية للموظفين.

7.3.2 دمج مقاييس المهارات الرقمية في عملية جمع بيانات حول سوق العمل والتنبؤ بها.

7.3.3 العمل مع القطاع المعني لتحديد الحد الأدنى من مستويات الكفاءة الرقمية لمجموعات الوظائف الرئيسية.

7.4 وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

7.4.1 ضمان تجسيد احتياجات الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفئات الأخرى الأكثر عرضة للضرر في مبادرات المهارات الرقمية.

7.4.2 التوجيه بشأن معايير النفاذ الرقمي والشمولية الرقمية عند إعداد محتوى التدريب.

Classification: Internal - داخلي

7.4.3 التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لتصميم مسارات تعلم مخصصة للفئات الأكثر عرضة للضرر.

7.5 وزارة الرياضة والشباب

7.5.1 **ضمان مشاركة الشباب في منظومة الابتكار الرقمي من خلال البرامج اللامنهجية** مثل الهاكاثون، وأندية الروبوتات والمسابقات بما يشمل المبادرات التي يطلقها "النادي العلمي القطري".

7.5.2 التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للمواءمة بين الأنشطة الرقمية المخصصة للشباب والإطار الوطني للمهارات الرقمية.

7.5.3 دعم تطوير مسارات المواهب والكفاءات الرقمية من خلال الربط بين مبادرات الشباب غير الرسمية وبرامج القوى العاملة والتعليم الرسمية.

7.5.4 التشجيع على المشاركة الشمولية للشباب، بما يشمل النساء والفئات المهمشة في مشاريع الابتكار والتدريب على المهارات الرقمية المتقدمة.

7.6 القطاع الخاص

7.6.1 **المشاركة في إعداد محتوى التدريب وتقديم الشهادات** ذات الصلة بالقطاع (على سبيل المثال، الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات).

7.6.2 توفير فرص التدريب الداخلي، والتدريب المهني، وتنمية المهارات بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية.

7.6.3 المشاركة مع مجموعة عمل المهارات الرقمية في القطاع لتقديم الآراء والملاحظات حول احتياجات السوق وأهمية السياسة الحالية.

7.6.4 متابعة نتائج التدريب الداخلي ورفع التقارير بشأنها لدعم عملية تقييم السياسة الحالية.

7.7 المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات والمراكز المهنية)

7.7.1 **دمج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية** والبرامج والأنشطة اللامنهجية.

7.7.2 مواءمة البرامج مع الإطار الوطني للمهارات الرقمية وتحديثها بانتظام.

7.7.3 توفير وحدات تعليمية متعددة التخصصات للثقافة الرقمية للطلاب في جميع مجالات الدراسة.

7.7.4 دعم وتمكين المتعلمين البالغين من خلال توفير وحدات التعليم المستمر والدورات الرقمية المعتمدة بنظام النقاط.

7.7.5 7.7.5 جمع بيانات نتائج الطلاب المتعلقة بالكفاءات الرقمية ومشاركتها.

7.8 المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية

7.8.1 **تقديم دورات تدريبية** يسهل الوصول إليها في مجال الثقافة الرقمية تستهدف الفئات المهمشة (على سبيل المثال، النساء، والعمال المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن).

7.8.2 التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لتوطين المحتوى وجعله ملائمًا من الناحيتين الثقافية واللغوية.

7.8.3 توفير قنوات لتقديم الآراء والملاحظات بهدف تحديد الفجوات واحتياجات المجتمع.

7.8.4 دعم حملات التوظيف والتوعية على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية.

Classification: Internal - داخلي

8. متابعة مستوى التقدم

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه السياسة وضمان الامتثال لها، على أن يكون **الإشراف بالتنسيق الوثيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي** والجهات المعنية الأخرى؛ فيما ستؤدي **مجموعة عمل المهارات الرقمية،** التي شكَّلتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، دورًا محوريًا في تنسيق جهود التنفيذ على مستوى مختلف القطاعات، ومراجعة مستوى التقدم، ومعالجة التحديات التشغيلية على مستوى الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الأكاديميين.

ستحدد وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء الرئيسية، وتقوم بإدارتها لضمان وضوح عملية قياس الأداء واتساقها، حيث تشمل هذه المؤشرات كلاً من مؤشرات الأداء الرئيسية الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية التشغيلية المرتبطة ببرامج أو مبادرات محددة. كما **ستؤدي وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي دورًا رياديًا في تحديد ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بدمج المهارات الرقمية** في منظومة التعليم الرسمية (مثل تغطية المناهج، ومشاركة المعلمين في البرامج التدريبية، وتحديد مستويات الكفاءة الرقمية لدى الطلاب، وتحديد متطلبات الاعتماد)؛ على أن تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدمج هذه المؤشرات المحددة لمنظومة التعليم في المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات القوى العاملة، ما يؤدي إلى إعداد إطار وطني موحد لمتابعة المؤشرات، فيما ستتم مواءمة مؤشرات الأداء الرئيسية مع أفضل الممارسات المتبعة عالميًا، وتحديثها دوريًا لتعكس التطورات التي تشهدها التكنولوجيا، ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، وأهداف التحول الرقمي الأوسع التي تنشدها دولة قطر.

ستضطلع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإعداد إطار عمل مُحكَّم لأغراض المتابعة والتقييم، بما يتضمن مجموعة أدوات قياسية لجمع البيانات وتقييم البرامج وإعداد تقارير الأداء، على أن تعتمد جميع الجهات المعنية التنفيذية تلك المجموعة من الأدوات لضمان التوحيد وقابلية المقارنة بين المبادرات؛ إذ تساهم البيانات المجمَّعة من خلال هذا النظام في دعم كل من عمليات اتخاذ القرارات داخليًا وإعداد التقارير للجمهور العام. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد مستوى تقدم دولة قطر دوريًا مقارنة بالمؤشرات والأطر العالمية الرائدة (مثل مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي الصادر عن الاتحاد الأوروبي، وإطار اليونسكو لكفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي ذات الصلة) لتوفير نقطة مرجعية دولية لقياس الإنجازات وتحديد مجالات التحسين.

سيتم تكليف الجهات المعنية المشاركة في تقديم برامج تنمية المهارات الرقمية بمسؤوليات محددة ومستهدفات للأداء تتوافق مع الأهداف الوطنية، وستقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بدعم من مجموعة عمل المهارات الرقمية، بمراجعة مستوى التقدم بانتظام. وقد تتلقى الجهات التي تعجز عن تحقيق النتائج المتوقعة دعمًا فنيًا أو تخضع لآليات الإجراءات التصحيحية، حيث صُممَت هياكل المساءلة هذه للحفاظ على المكتسبات التي يتم تحقيقها وضمان فاعلية تنفيذ بنود السياسة على مستوى المنظومة.

كما ستنشر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقريرًا حول المهارات الرقمية كل عامين؛ تعزيزًا للشفافية ولضمان اتخاذ قرارات مدروسة، وسيشمل هذا التقرير البيانات الواردة من نظام المتابعة والتقييم، ومدخلات الجهات المعنية، والمؤشرات الوطنية، سيتم تصنيف البيانات حسب الجنس، والجنسية، ونوع المدرسة، وغيرها من العوامل ذات الصلة لمراقبة إنفاذ الشمولية، وتحديد التباينات، ودعم المبادرات المستهدفة لمعالجة الفجوات المرصودة؛ وسيسلط التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية، ويحدد الفجوات، ويقدم توصيات استراتيجية للعمل في المستقبل.

Classification: Internal - داخلي

قام بإعدادها
إدارة سياسات الصناعة الرقمية
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الإصدار رقم 1.0.0 لسنة 2025

البريد الإلكتروني: dipd@mcit.gov.qa
www.mcit.gov.qa

Classification: Internal - داخلي